لان ينسب الى الغير يعني مع كونه منشأ للحكم بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار
الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتاز اي كما ان في الخارج موجودا
اي كما ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابع له وقد لا يكون كذلك الموجود
في الذهن قد يكون تابعا له لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس
ويظهر منه وجه اخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض
القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى المحل
بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم
يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره والآلة ملاحظة بهذا
المعنى والمراد بالغير هو المتعلق قوله فلا يصح شيء منهما اذ الصالح لهما لا يكون
الا ما هو ملتفت بالذات بديهية قوله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية
قوله من غير حاجة الى ذكر لان التعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو
شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل
ملتفتا بالتبع كفت دلالة هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد
من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله لا حاجة في الدلالة عليه من دل
على كذا قوله وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم اه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى
في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخرج الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه
انها اذا انتقلت وجدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة
كظرف

كظرف اذا انتقل بما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان للحروف معنى
كائن في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل المعنى اليه فكان
قالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر قوله من
حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو بل من حيث هو معنى قائم
بالسير بالقياس الى البصرة قوله وجعله آلة لتعرف حالهما اي لتعرف نفسه لا من حيث
هو هو بل من حيث انه حال لا طرفان ومنسوبانهما قوله كان معنى غير مستقل بالمفهومية
اي معنى ملتفت بالتبع قوله ولا يمكن ان ينتقل الا بذكره اي لا يمكن ان يتعلق
السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بان لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها
لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق
صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص
بدون ضميمة وهو متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم
في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك
الضمائر قوله ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته لانها لا تستقل الا في
الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه
ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها خصص لمفهوم
الابتداء ولو حظت تبعا واثبات الافراد له مما شاهد عليه والظاهر ايضا
يجوز ان يلاحظ قصدا لكن يبقى معنى الحرف قيل ان معنى من ليس جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يأبى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)